مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-Kerbala University

العراق

في مراكز الأبحاث الدولية

في هذا العدد:

العراق: الديمقراطية
وحسابات المصالح الخاطئة

العراق بعد داعش:
ربما الانتخابات تكشف صعوبة في تحقيق الاستقرار

بغداد واقليم كردستان: شبكة معقدة حول النفط والموازنات
توترات عقود الانتاج وتقاسم العوائد بين الحكومة العراقية والقادة الكرد

نشرة شهرية تصدر عن قسم الدراسات السياسية

السنة الخامسة

العدد ((١٦٤))

شباط/٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗاۖ سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- العراق: الديمقراطية وحسابات المصالح الخاطئة | ٣

مقالات استراتيجية

- التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة وأوروبا تجاه الشرق الأوسط | ٤
- العراق بعد داعش: ربما الانتخابات تكشف صعوبة في تحقيق الاستقرار | ٧
- بغداد واقليم كردستان: شبكة معقدة حول النفط والموازنات توترات عقود الانتاج وتقاسم العوائد بين الحكومة العراقية والقادة الكرد | ١٠
- غروب شمس الأكراد | ١٣

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

أ.م.د. حسين أحمد دخيل

م. خالد حفظي عبد الأمير

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي العيساوي

م.م. حوراء رشيد مهدي

م.م. سعد محمد حسن الكندي

هبة عباس محمد علي

التدقيق اللغوي

م.د. حمزة عبد الحمزة عليوي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

أحمد ستار جابر

العراق في مراكز الأبحاث الدولية

العراق: الديمقراطية وحسابات المصالح الخاطئة

يطل عام ٢٠١٨ على العراق بتحديات جوهرية تحكم على مستقبل ديمقراطيته الناشئة، من خلال طريقة التعاطي مع الانتخابات البرلمانية المقررة في الثاني عشر من أيار القادم، والتي ستدخل كعامل مؤثر فيها حسابات الأطراف المتصارعة داخل العراق وخارجه، مما يجعل أي خطأ في هذه الحسابات له تداعيات حتمية على الخيار الديمقراطي في هذا البلد.

عزيزي القارئ، في هذا العدد من اصدار (العراق في مراكز الأبحاث الدولية) ستطلع على أربعة مقالات ذات صلة بالفقرة أعلاه: المقال الأول (التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة وأوروبا اتجاه الشرق الأوسط)، للكاتب قاسم الترابي ، نشره مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط الإيراني، وفيه يؤكد الباحث على تراجع أولوية نفط وغاز الشرق الأوسط في حسابات واشنطن الاستراتيجية، وتحول اهتمامها الى الشرق لإدارة دفة الصراع مع الصين، وحرص الكاتب على اظهار الاختلاف بين واشنطن وحلفائها الغربيين، لاسيما لندن وباريس في التعامل مع ملفات الشرق الأوسط، وتأثير ذلك على تطورات الأوضاع فيها.

اما المقال الثاني (العراق بعد داعش: ربما الانتخابات تكشف صعوبة تحقيق الاستقرار)، لكاتبيه (مارغريت كوكر وفالح حسن) والمنشور في صحيفة (وول ستريت جورنال) الامريكية، فيكشف عن أهمية انتخابات العراق المقررة في أيار القادم على مستقبل العراق والمنطقة، وتأثيرها المباشر على رئيس الوزراء الحالي (العبادي)، والذي قد يعزز مكاسبه من خلالها او يخسر كل منجزاته. مع التأكيد على ان ما يحدد مصير العبادي هو طبيعة تحالفاته داخل البيت الشيعي، وطريقة تعاطيه مع ملفات المناطق التي تحررت من داعش.

وفي المقال الثالث (بغداد وإقليم كردستان: شبكة معقدة حول النفط والموازنات) للكاتب (آندرو سناو) والمنشور من قبل معهد السلام الأمريكي، تجد تركيزا على محددات العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان، لاسيما ما يرتبط منها بلمفي إدارة عائدات النفط والغاز، والموازنة الاتحادية، ولا يخفي الكاتب ان العلاقة بين الطرفين ستكون لها تداعيات على سمعة العراق الاستثمارية، وقدرته على إعادة اعمار مناطقه المدمرة، كما ان هذه العلاقة ستقرر مسارها طبيعة التحالفات الحزبية بعد انتخابات أيار القادم.

أخير، وفي المقال الرابع (غروب شمس الاكراد)، لكاتبيه (جوست هيلترمان وماريا فانتابيه) والمنشور في موقع (الفورين بولسي الأمريكي) سيجد القارئ تركيزا واضحا على الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها القيادات الكردية، وعدم دقة حساباتها، مع عجزها عن ترسيخ أنموذجا ديمقراطيا للحكم، كل ذلك نجم عنه تراجع واضح في مكاسب اكراد العراق، وان المصير نفسه ينتظر اكراد سوريا، مما يرجح تطور الاحداث باتجاه ربيع كردي شبيه بالربيع العربي. والنقطة الجوهرية التي يريد المقال توضيحها هي: انه لم يحن الوقت لتغيير خارطة الشرق الأوسط الذي نعرفه.

العدد [١٦٤]

التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة وأوروبا تجاه الشرق الأوسط

الكاتب: قاسم الترابي
الناشر: مركز الابحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط / طهران.
ترجمة: م. خالد حفظي التميمي
عرض وتحليل: م. م. حسين باسم عبد الامير

أدى تقلص الأهمية الاستراتيجية للنفط خلال السنوات القليلة الماضية الى تحول الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط، وهو عكس ما كان عليه أثناء الحرب الباردة. فقد كان نفط الشرق الأوسط ذا أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة آنذاك. ويرجع احتياج الولايات المتحدة لنفط الشرق الأوسط في ذلك الوقت لإحياء الاقتصاد العالمي، وتقديم نموذج ناجح للديمقراطية الليبرالية. ولهذا السبب، فقد عدَّت الشرق الأوسط منطقة حيوية وأمنة، وأن أي تدخل لأي غزو يمس المصالح الأساسية للولايات المتحدة سيواجه عسكريا. واستمرت هذه الاستراتيجية بشكل مختلف نسبيا حتى نهاية مدة رئاسة بوش الاب، ويمكن ملاحظة ذروتها في التدخل الأمريكي لإخراج العراق من الكويت واحتلال أفغانستان والعراق في السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٣.

ومع تغير الظروف اليوم، أصبحت الولايات المتحدة أكبر حائزي النفط والغاز في العالم، وذلك بعد أن اتجهت صوب استخراج النفط الصخري والغاز، الأمر الذي دفعها للنظر إلى النفط والغاز في الشرق الأوسط على أنه منافس. وفي هذا الصدد، هناك مؤشرات على أن العقوبات المفروضة على الطاقة في روسيا تمت الموافقة عليها لزيادة استعداد الدول الأوروبية لقبول الغاز الأمريكي. وتمت الموافقة على هذه العقوبات ضد موسكو وتنفيذها بعد احتلال الاخيرة لشبه جزيرة القرم. وفي ضوء هذه الظروف، ومع انخفاض القيمة الاستراتيجية للنفط في منطقة الشرق الأوسط، تم تبني نهج استراتيجي سياسي وفقا للتحول الاستراتيجي الأمريكي نحو المنطقة والذي بدأ مع تولي أوباما الرئاسة الاميركية، ومن المرجح أن يستمر على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، لا ينبغي عدّ ادارة ترامب صاحبة التغيير في هذا التوجه السياسي.

وفي الواقع تتسم سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة بالاستمرار حتى في عهد ترامب، مع سعي إدارة ترامب الحالية الى تعزيز المصالح الإقتصادية. كما ورد ذلك في خطابه في المملكة العربية السعودية بشأن عدم التزام الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فأن استمرار حالة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط سيوفر فوائد اقتصادية لأمريكا، وخاصة في مجال مبيعات الأسلحة. وهذا لا يعني أن أمريكا سوف لن تشارك في محاولة توجيه الأحداث في الشرق الأوسط أو ما إذا كانت سوف تخفض من وجودها العسكري. وستبقى الولايات المتحدة تحتفظ بخيارات عديدة ومتنوعة في حماية مصالحها في المنطقة.

وتعد أهمية شرق آسيا المتزايدة بالنسبة للولايات المتحدة؛ بسبب تنامي قدرات الصين وتبني الولايات المتحدة استراتيجية الإحتواء في التنافس الاقتصادي والعسكري مع الصين، وإنشغالها بهذه القضية الحيوية، أحد الأسباب التي قلصت من أولوية الشرق الأوسط.

وبالنسبة للولايات المتحدة تكمن أهمية الشرق الأوسط بسبب إمتلاكه للطاقة، ولكن الأهم هو القرب الجغرافي للبلدان الأوروبية. وتبرز هنا نقطتان حيال هذه المسألة، النقطة الأولى، هي أن الشرق الأوسط قريب من أوروبا،

ومن ثمَّ فإن المشاكل في الشرق الأوسط تهدد المصالح والأمن الاوروبي؛ إذ شهدت بلدان أوروبا وفود اعداد كبيرة من اللاجئين من الشرق الأوسط، التي يمكن أن تتسبب في ايجاد تهديدات للأمن الاوروبي من نواح كثيرة. وفي هذا السياق، فأن هناك مخاوفا تعتري البلدان الأوروبية من ميول المهاجرين أو جيلهم الثاني والثالث للإنخراط في أعمال الإرهاب. أما الشاغل التالي فهو التغيير الديموغرافي الممكن حصوله في أوروبا، وتحويلها من قارة مسيحية الى مسلمة على المدى الطويل، التحول الذي حذَّر منه العديد من المحللين الغربيين مرارا. وفي نهاية المطاف وبسبب القوانين الاوروبية التي اتاحت نفاذ الإرهابيين، أصبح بإمكانهم الوصول إلى أوروبا بسرعة وبسهولة، هذا فضلا عن المخاوف بشأن روسيا، والتي هي على رأس قائمة التهديدات الأمنية للبلدان الأوروبية.

النقطة الأخرى تدور حول أمن الطاقة. وفي هذا السياق ليس هناك شك في أن الدول الأوروبية تعد النفط والغاز في الشرق الأوسط بصورة خاصة كعامل مهم في تعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على روسيا. وقد أصبح ذلك أكثر أهمية، خاصة فيما يتعلق باكتشاف الغاز والنفط في مياه شرق المتوسط ولبنان وفلسطين المحتلة، فضلا عن القلق المتنامي جراء السياسات الروسية. ومع ذلك، فإن الدول الأوربية قد تتضرر بشكل كبير في مجال الطاقة بسبب هيمنة الولايات المتحدة عليه.

فضلا عن ذلك، تسعى بعض البلدان الأوروبية، ولا سيما فرنسا والمملكة المتحدة، إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية في المنطقة. وبسبب التأثير التاريخي في الشرق الأوسط، تحاول الدولتان الحصول على حصة أكبر من الفوائد الاقتصادية الجيدة من البلدان العربية. ويبدو ذلك من خلال المقارنة بين رغبة المملكة المتحدة في مغادرة الاتحاد الأوروبي، والتقرب أكثر الى منطقة الخليج العربي. ويشهد على ذلك الرحلات العديدة التي تقوم بها رئيس الوزراء البريطاني إلى المنطقة وإنشاء قاعدة عسكرية في البحرين.

كما أن هذه النظرة المتفاوتة بين المنطقتين، أدت إلى اختلافات على جانبي المحيط الأطلسي. بما في ذلك حقيقة أن الدول الأوربية تختلف مع الولايات المتحدة في استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط والقضايا في مختلف البلدان، بما فيها إيران والمملكة العربية السعودية. وتعتقد الدول الاوروبية أن الولايات المتحدة بقيادة ترامب لن يكون لها سوى نظرة اقتصادية قصيرة الاجل تجاه الشرق الاوسط، متجاهلة الاعتبارات الاستراتيجية طويلة الاجل.

إذ تعتقد البلدان الأوروبية أن سياسة الولايات المتحدة خاطئة وذلك عبر التقرب من السعودية والضغط على إيران وسعيها لإفشال مصير الإتفاق النووي، وبحسب الكاتب فأن هذا ما قد يؤدي الى عواقب كارثية. وبالمثل، تشعر البلدان الأوروبية بقلق بالغ إزاء تصاعد الخلافات الإيرانية السعودية والدعم الأمريكي للتحالف العربي الإسرائيلي. ومرد ذلك القلق هو احتمالية خروج الحرب عن السيطرة بين إيران والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك عواقب عدم استقرار سوق النفط وإمكانية انتشار الحرب في كل مناطق الشرق الأوسط وزيادة موجات المهاجرين بشكل اكبر إلى أوروبا.

ومع ذلك، يمكن الملاحظة أن هذا الامر هو نتيجةً لهاتين النظرتين المختلفتين والمتوازيتين ايضا. ويمكن التوقع، وخلال مدة ترامب, أن تزيد الإختلافات بين أوروبا والولايات المتحدة حول القضايا الراهنة في الشرق الأوسط، ومن بينها الاختلافات الأخيرة المتعلِّقة بموضوعة نقل السفارة الأمريكية الى القدس. كما أن هناك اختلافا آخر بينهما، هو حول كيفية الحفاظ على الاتفاق النووي وكيفية وتفعيله وتنفيذه.

الملاحظة الثانية، وهي التوقع بوجود احتمالية تنامي دور الدول الاوروبية، وخصوصا بريطانيا وفرنسا والمانيا في الشرق الاوسط في المجالين العسكري والاقتصادي، وبشكل أخص المصالح الاقتصادية، وربما في ادارة

الازمات القائمة لمنع ازمة المهاجرين والارهاب. وكما قيل، فقد شوهد العديد من الزيارات التي قام بها المسؤولون البريطانيون والفرنسيون إلى دول الخليج، فضلا عن إنشاء قاعدة عسكرية بريطانية في البحرين.

الملاحظة الثالثة، تخص اطار تحوّل النظرة الاستراتيجية للبلدان الأوربية بشأن الشرق الأوسط, إذ تعد إيران اقرب الى البلدان الأوروبية فيما يعد المحور العربي- الاسرائيلي أقرب الى الجانب الامريكي، وهذا يمكن أن يزيد من أهمية إيران في المنطقة ويقلل من شدة الضغوط عليها.

التحليل:

ينطلق الكاتب من فرضية مفادها وجود تحول في استراتيجيات الولايات المتحدة وبلدان الإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط. ويستند الكاتب في فرضيته الى أن تحول إهتمام الولايات المتحدة من الشرق الأوسط الى شرق آسيا نابع من عدة أسباب، الأول هو للتفرغ لمواجهة التنين الصيني وإحتوائه إقتصاديا وعسكريا في تلك البقعة المهمة استراتيجيا، ثانيا، تناقص الأهمية الاستراتيجية لنفط الشرق الأوسط بعد إكتشاف الرمال والصخور النفطية في الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يبرز تحول استراتيجي لدى بلدان الإتحاد الأوربي في النظرة الى منابع الطاقة في الشرق الأوسط، ومرد ذلك الى القلق المتنامي من السياسة الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي، وسيطرتها النسبية على أمن الطاقة بالنسبة للعديد من بلدان الإتحاد الأوروبي، وهو ما جعلها تبحث عن منابع آخرى للطاقة لتخفيض التأثير الروسي لدى بلدان الإتحاد الأوروبي. وجراء ذلك، تبنت بلدان الإتحاد الأوروبي تحولاً استراتيجياً في النظرة الى نفط وغاز الشرق الأوسط بوصفه بديلا للطاقة القادمة من روسيا، غير أن بلدان الإتحاد الأوربي تواجه الضرر من هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط.

وعلى خلاف الولايات المتحدة، يشير الكاتب الى تعرض بلدان الاتحاد الاوروبي للضرر مرة اخرى جراء حالة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط لأسباب عدة:

الأول، يتمثل في هجرة العديد من سكان المنطقة الى اوروبا بما يُتيح تسلل الإرهابيين بين أولئك المهاجرين من جهة، ثم الخشية من التغيير الديموغرافي الذي تشهده القارة المسيحية من تنامي سكانها المسلمين من جهة اخرى.

الثاني، أن سياسة ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط، التي تركز على تعزيز المنافع الإقتصادية قصيرة الأجل، تتجاهل الاعتبارات الاستراتيجية طويلة الاجل. وبكلمة أخرى، دعم إدارة ترامب لمحور عربي – اسرائيلي في مواجهة إيران وحلفائها في المنطقة مع تنامي إحتمالية ان يخرج الصراع والمواجهة عن السيطرة بما يهدد تدفق نفط الشرق الأوسط الى الأسواق الاوروبية والعالمية.

وتبعا لما تقدم خلصَ الكاتب الى أن بلدان الاتحاد الأوروبي تتبنى وجهة نظر ثانية حول حالة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط مختلفة عن الولايات المتحدة في السعي الى صياغة حلول تخلق السلام والإستقرار في المنطقة. وتتجلى أهم الإختلافات في وجهتي النظر بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وكيفية إنهائه، وكذلك مسألة الإتفاق النووي بين إيران ودول (٥+١). في معارضة البدان الأوروبية قرار ترامب مسألة عدّ القدس عاصمة إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى تمسكت بلدان الإتحاد الأوروبي بنتائج الاتفاق النووي خلافا لإدراة ترامب التي سعت الى التنصل المنفرد من هذا الإتفاق.

ومن ثم، وسعيا من إيران الى تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، يبدو أن صناع القرار في إيران يدركون بأن هذا الإختلاف بين ضفتي الإطلسي مفيد لهم، وهو ما قد يقود الى تبني سياسة إيرانية تُرحب بزيادة وتنامي المصالح الأوربية في منطقة الشرق الأوسط على المستقبل القريب، أملا في تخفيض هيمنة خصمهم التقليدي الولايات المتحدة على المنطقة.

رابط المقال الاصلي: https://goo.gl/HPR6dN

العراق بعد داعش:
ربما الانتخابات تكشف صعوبة في تحقيق الاستقرار

الكاتب: ماركريت كوكر وفالح حسن
الناشر: نيويورك تايمز
٢٠١٨/١/٣٠

ترجمة: هبه عباس محمد علي
مراجعة وتحليل: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

تعد الانتخابات العراقية المقرر أجراءها في ١٢ آيار/ مايو المقبل الحدث الداخلي والإقليمي الأهم بالنسبة للمنطقة، بهذا كتب الكاتبان "ماركريت كوكر" وهي مراسلة صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية في الشرق الأوسط، و "فالح حسن" صحفي وكاتب عراقي مقالاً نشرته صحيفة نيويورك تايمز عن العراق بعد "داعش" وصعوبة تحقيق الاستقرار بعد الانتخابات العراقية المقبلة. استهل الكاتبان مقالهما في التأكيد على سياسة العبادي في إدارة الحكم. فعلى مدى ثلاث سنوات تمكن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من إعادة بناء الجيش ودحر "داعش" واستعادة السيادة لهذه الدولة المقسمة حسب تعبيرهما. هذه الإنجازات التي جعلت الاخرين يشبهونه بـ" ابراهام لينكولن" الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية في المدة ما بين ١٨٦١م إلى ١٨٦٥م. ومع ذلك ما يزال الوضع الأمني في البلد غير مستقر في ظل تصديه للتهديد الطائفي، فضلا عن فساد الحكومة واليأس الاقتصادي الساحق، خاصة بين ملايين المواطنين الذين فقدوا مأواهم خلال وبعد المعارك مع "داعش".

يقف العراق اليوم على ابواب لحظة حاسمة في تاريخ العراق، إذ يستعد لاجراء الانتخابات التي يمكن أن تضر بالمكاسب التي حققها، ويمكن أن يؤدي التصويت الى إعادة تشكيل التأثير الإيراني على الشرق الأوسط واحتمالية عودة "داعش". كما أنها لحظة مهمة بالنسبة للعبادي أيضا؛ اذ لم يسبق له قيادة حملة انتخابية على الرغم من تعثره خلال محاولته التفاوض من اجل اجراء التصويت الذي سيختبر فطنته السياسية في ظل البيئة الأمنية الصعبة. فعلى سبيل المثال قبل الموعد النهائي للتسجيل في الانتخابات المزمع اجراؤها في١٢من شهر أيار، شكَّل رئيس الوزراء تحالفا يضم الفصائل الشيعية المدعومة من ايران، معربا عن امله في أن يعزز هذا التحالف من صورته كشخص معتدل يمكن أن يستغل قاعدته الشيعية لاستقطاب الأقليات الأخرى في العراق. وعلى الرغم من أن شيعة العراق يشكِّلون الأغلبية لكنهم منقسمين على احزاب سياسية متنافسة. ومنذ الإطاحة بصدام حسين عام ٢٠٠٣ أصبحت الائتلافات الشيعية تدير الحكومة، وهو امر مهم في هذه الانتخابات.

ومن جانبها حظيت الفصائل الشيعية المدعومة من ايران بالثناء للمساعدة التي قدمتها في هزيمة "داعش"، لكنهم اتُهموا أيضا بالقيام بالعمليات الطائفية، وعدَّهم كثيرون أدوات لإيران، وأثارت أعمالهم غضب القادة السنة والاكراد، فضلا على الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي اطلق عليه اسم "التحالف البغيض". لكن خلال ٢٤ ساعة تراجع السيد العبادي عن قراره وغادر قادة الفصائل الشيعية هذا التحالف.

وعلى الرغم من أن السيد العبادي مايزال السياسي الأكثر شعبية في العراق، لكن عقدة الصفقات قد زاد من الصعوبات التي يواجهها، ومنها ابعاد الفصائل المؤثرة التي يحتاجها للفوز. إذ يرى بعضهم "أن امام العبادي طريق ضيق، لكنه يحظى بشعبية واسعة بين العديد من العراقيين وفي الوقت ذاته لديه الكثير من الأعداء الخطيرين".

تولى العبادي رئاسة الحكومة عام ٢٠١٤، بعد وقت قصير من احتلال "داعش" ثلث العراق واستعباده لعشرات الآلاف من مواطنيه. ويعزو معظم العراقيين هذه الكارثة الى فشل سلفه نوري المالكي الذي تولى رئاسة الحكومة لمدة ثماني سنوات قبل أن يطيح به إئتلافه الشيعي لصالح العبادي. وبعد رئاسة العبادي للحكومة لم يعد يترأس حزبه السياسي المعروف باسم "حزب الدعوة" الامر الذي يجعل موقفه السياسي محفوفا بالمخاطر، واصبح المالكي هو من يقود الحزب على الرغم من ماضيه السياسي المتقلب. وهذا الامر سيمهَّد لعودته الى السلطة، وكمثال على هذا الامر لم يسمح العبادي للمالكي باستخدام موارد الحزب في حملته الانتخابية.

وقد أنشأ السيد العبادي تحالفه الخاص، وهو تحالف النصر الذي لقي ترحيبا في بادئ الامر، فرحب به قادة الفصائل الموالية لإيران، وبعد انسحابهم تحالف العبادي على الفور مع عشرات السياسيين الوطنيين من مختلف المكونات الطائفية، الامر الذي أعطى مساعديه الثقة للدخول في موسم الانتخابات.

ووفقا للعرف السياسي فإن منصب رئيس الوزراء يكون للشيعة ومنصب رئيس الجمهورية للاكراد ومنصب رئيس البرلمان للسنة، ويقول محللون يحتاج العبادي الى التحالف على الأقل مع احد القوى الشيعية الرئيسة الثلاث في البلاد للفوز برئاسة الحكومة.

لكن المشكلة أن لجميع هذه القوى السياسية الثلاث اجندة خاصة بها. تتمثل القوة السياسية الأولى بالمالكي المنافس القوي للعبادي على منصب رئيس الوزراء. والقوى السياسية الثانية هي الفصائل الموالية لإيران والمقربون من الحرس الثوري الإيراني ممن سببوا مشاكل كثيرة للعبادي. فيما تتمثل القوة السياسية الثالثة بالسيد مقتدى الصدر ذي الشعبية الكبيرة، والذي أصبح بطلا للفقراء والعاطلين عن العمل، ومعارضا شرسا للتدخل الإيراني، وعرفه الأمريكيون كقائد للفصائل الشيعية ثم اصبح مناهضا لإيران بعد سنوات من قتاله ضد الأمريكيين ابان الغزو الأمريكي للعراق، ويدير اليوم تحالفه غير الطائفي؛ اذ يضم القادة السنة المرحبين برسالة السيد الصدر المناهضة لإيران.

ومن جانبهم عمل السياسيون المقربون من العبادي مع اتباع الصدر من اجل الانضمام اليهم في تحالف محتمل. اذ يقول الصدريون إن زعيمهم غاضب من تحالف العبادي مع قادة القوات الموالية لإيران. وحتى أقرب مستشاري العبادي يدركون الآن أن هذا التحالف كان خطأ تكتيكا خطيرا سببه إنشاء كيان سياسي جديد في مهلة قصيرة.

وقال علي الأديب، عضو البرلمان المقرب من العبادي: "لم يكن لدينا الوقت الكافي لمعرفة شركائنا الرئيسين، وما الذي سنتفق عليه ونؤيده جميعا، لكننا في الوقت الحالي نناقش كل هذه الأمور". الا إن بعض المحللين يؤكدون "أن سمعة رئيس الوزراء قد تكون مشوهة الى الابد، وأن التطورات الأخيرة تقوض وجهة النظر في واشنطن بأن السيد العبادي هو حصن ضد القوى الطائفية التي تربطها صلات وثيقة بإيران". ويرى اخرون انه من السابق لأوانه التنبؤ بهذه التوقعات نظرا للمناخ الأمني العراقي المتقلب.

الطريقة الوحيدة التي يمكن للعبادي تعزيز سمعته من خلالها وخاصة بين السنة هي اداؤه بعد مؤتمر المانحين الدوليين الذي عقد في منتصف شهر شباط ٢٠١٨، والذي تأمل الحكومة ان تحصل عبره على مئات المليارات على شكل مساعدات لإعادة اعمار المدن السنية التي تضررت بفعل الحرب على "داعش".

وتقدر الأمم المتحدة عدد العراقيين السنة الذين مايزالون مشردين بعد القتال ودمار مدنهم بحوالي ٢,٦ مليون، وقال المشرعون البارزون من السنة والاكراد المطالبين بتأجيل الانتخابات: "إن التصويت العادل سيكون مستحيلا؛ لان الكثير من العراقيين مازالوا مشردين، فضلا على افتقار مناطقهم الى البنية الاساسية للتصويت، وقد حكمت المحكمة العليا في ٢١ كانون الثاني الماضي بأن التأخير سيكون أمراً غير دستوريا.

التحليل

تعكس رؤية الكاتبين لهذا المقال التحديات الحقيقية التي تواجه الدولة العراقية على الصعيد السياسي والاقتصادي، والمخاوف من عودة الصراع الطائفي، وتنامي التنظيمات الإرهابية مرة أخرى، وتعكس كذلك رؤيتهما المخاوف الأمريكية بعد الانتصار على تنظيم "داعش". ويأتي الدور الإيراني على رأس هذه المخاوف، لاسيما في ظل تنامي قدرات الحشد الشعبي التي تنضوي تحت لوائها عدد من الفصائل التي ترتبط أيديولوجيا مع إيران. وعلى الرغم من أن السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي يخطو بخطوات رشيدة نحو تثبيت عملية الاستقرار السياسي والأمني، إلا إن هناك مخاوف حقيقة تواجه الدولة العراقية، ولعل الانتخابات القادمة وعملية تشكيل الحكومة، والمخاوف من تنامي الدور الإيراني بعد الانتخابات، تأتي على رأس التحديات التي "ربما" ستضر بالمكاسب التي حققتها الحكومة الحالية، لاسيما في الجانب السياسي والأمني، فضلاً عن ذلك، فان هناك تحديات إمام ولاية العبادي الثانية.

إن الخطوات التي خطَّها السيد العبادي خلال دورته الحالية، هي بالتأكيد خطوات مهمة، وإن الحفاظ على هذه الخطوات يكمن في تولي السيد العبادي مهمة قيادة الحكومة العراقية لولاية ثانية. لكن هناك مخاوف، وأن السيد العبادي يعد طرفاً رئيساً في هذه المخاوف، لاسيما فيما يتعلق بتحالفه الانتخابي الذي أعلنه لأول مره قبل أن تنسحب منه بعض الفصائل؛ لأن هذا التحالف اعطى انطباعات وقناعات للناخب العراقي، وربما أيقن بعضهم أن السيد العبادي لم يتخلَ بعد عن انتمائه المذهبي.

بموازاة ذلك يعد انسحاب السيد العبادي من ائتلاف دولة القانون مكسباً كبيراً له ولمؤيديه، إلا إنه كان بإمكانه أن يبدد المخاوف الداخلية والخارجية بتشكيل تحالف انتخابي عابر للطائفية والقومية، وأن لا يفرط بحلفائه الذين اسندوه في السابق، لا سيما وأنه استطاع أن يسّوق نفسه بأنه رجل دولة حقيقي بعيداً عن المسميات الدينية والحزبية.

صحيح أن المقالة تعكس وجهة نظر كاتبيها طبقاً لما تمليها المؤسسة أو ما تمليها الخلفية الفكرية أو السياسية لهما، إلا إنها تحدد ابرز التحديات المقبلة التي ستواجه العراق كدولة، لاسيما فيما يتعلق بالتنافس الانتخابي، وما تفرزه الانتخابات العراقية القادمة. لكن النقطة الأهم في مجريات المرحلة القادمة هو أن لا يؤثر التنافس السياسي والانتخابي على أداء القوات الأمنية وضرورة ابعاد المؤسسة العسكرية كليا عن الصراع السياسي، خاصة وأن خلايا "داعش" ما تزال متواجدة في أكثر مناطق العراق ولديها القدرة على ضرب أهدافها بسهولة. ولعل ما حصل في أحدى قرى كركوك "التي راح ضحيتها ٢٧ عنصر من قوات الحشد الشعبي" خير دليل على ذلك. بموازاة ذلك، تبرز ضرورة التأكيد على عدم استخدام المال العام للدعاية الانتخابية، وهو أمر أدركه السيد العبادي "حينما أمر بوقف التعينات الضرورية لما بعد الانتخابات"، لكن مع ذلك وجوب التأكيد على الأمر، وعدم استغفال الشعب واهدار المال العام من أجل الكسب السياسي.

مع كل هذا يبقى الباب مفتوحا على كل الاحتمالات فيما تفرزه الانتخابات العراقية القادمة، لاسيما وأن هناك تحالفاتٍ تدور في الكواليس قبل الانتخابات من أجل تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية العراقية للتحالف بعد الانتخابات وتشكيل الكتلة النيابية الأكبر داخل البرلمان.

رابط المقال الاصلي: https://goo.gl/Bjekmc

بغداد واقليم كردستان: شبكة معقدة حول النفط والموازنات

توترات عقود الانتاج وتقاسم العوائد بين الحكومة العراقية والقادة الكرد

الكاتب : آندرو سناو (Andrew Snow)
٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨
معهد السلام الاميركي / واشنطن
ترجمة وتحليل: ا. م. د. حسين احمد السرحان

مازالت العلاقة بين بغداد واقليم كردستان موضوع البحث والنقاش في الاوساط البحثية والاكاديمية ومراكز الابحاث في الولايات المتحدة وغيرها. وكل هذا يكون ضمن اطار عام هو العراق مابعد داعش. وهنا يحاول الكاتب آندرو سناو الباحث في معهد السلام الاميركي أن يوضح اهمية الحل بين الطرفين عبر الحوار والتفاوض، ويناقش الابعاد الاقتصادية على الجانبين في حال استمرت الازمة.

يرى الكاتب أن اقتصاد اقليم كردستان شبة المستقل على حافة الهاوية، والحكومة الاتحادية هي القادرة على ان توقف الانهيار الاقتصادي في الاقليم والذي يؤثر على الاقتصاد العراقي. ويؤكد الكاتب أن الحل التفاوضي لهذه الازمة هو عامل اساس للاستقرار ووحدة العراق؛ اذ إن طمأنة المستثمرين ضروري لإعادة الاعمار في مرحلة مابعد داعش.

ولكن مجموعة القضايا المعقدة حول النفط والموازنة العامة تقف في طريق المفاوضات بين الجانبين.

في تشرين الاول ٢٠١٧، سيطرت الحكومة المركزية على الحقول النفطية القريبة من كركوك والتي سبق لحكومة اقليم كردستان ان سيطرت عليها. وعندما اقترن ذلك بمأزق استمرار اطار تقاسم الايرادات لما قبل ٢٠١٤، وبسبب انخفاض العوائد النفطية لحكومة الاقليم، اصبحت الاخيرة غير قادرة على دفع مرتبات القطاع العام الامر الذي وضع مسمار في عجلة اقتصاد الاقليم. الخلاف حول النفط عكر علاقة بغداد مع حكومة الاقليم لعقد من الزمان قبل أن يمنع المقاتلين الاكراد داعش من السيطرة على كركوك، وعملوا على السيطرة على حقول النفط القريبة منها. فكل من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم يعتمدون على النفط. ففي عام ٢٠١٦ شكلت العوائد النفطية ما يقارب من ٨٥ ٪ بالنسبة لحكومة المركز، كما أن حكومة الاقليم بشكل مباشر او غير مباشر تعتمد على العوائد النفطية فقط.

إن الصراع بين الجانبين حول النفط هو امر متشابك ومعقد. وللوصول الى حل على المدى الطويل، على الجانبين ان يذهبا باتجاه التفاوض لايجاد تنازلات حول محورين رئسين للصراع: مدى استقلالية حكومة الاقليم في سياستها النفطية، وشروط الحكومة الاتحادية لتشارك العوائد النفطية مع حكومة الاقليم ضمن الموازنة الاتحادية. ومن هذه التعقيدات تتضمن:

- **العملاء والدائنين:** قامت حكومة الاقليم ببيع انتاجها النفطي الى شركات تجارة النفط وكذلك الى شركة روزنفت الروسية التي دفعت مسبقا لاجل الانتاج الكردستاني المستقبلي. وإن التزامات حكومة إقليم كردستان المتعاقد عليها لتسليم النفط التي تم استلام

اموالهـا بالفعل سـوف تعقد المفاوضـات، كما أن اصرار بغداد على ان يكـون كل النفط المصدر من العراق يكون عبر شـركة تسويق النفط العراقية يثير اللاعبين الاقوياء في الاسواق الدولية.

- **انابيـب النفط عبـر تركيا:** النفط المصـدر من اقليم كردسـتان وكركوك الى الاسواق العالمية يكون عبر انابيب تمر عبـر تركيا، الامر الذي يمنح تركيا نقطة قوة للحد من قدرات اكراد العراق. ونظرا الى أن القناة الوحيدة لتصدير نفط كركوك تمر عبر اقليم كردستان، فإنه من الناحية النظرية ينبغي لحكومة الاقليم أن يكون لهـا تأثير في بغداد. ومع ذلك، لتقليل التأثير المحتمل، اختارت وزارة النفط التخلـي عن تلك الانابيب وبيع فقط ما يمكن شحنه عبر الشاحنات لايران.
- **صراع العقود:** قضية خلافيـة اخرى، وهي معاملة شـركات النفط الاجنبية العاملة في اقليم كردسـتان. بغداد تسـمح فقط بعقود الخدمة الفنيـة والتي تعمل بموجبها شركات النفط كمزود للخدمة، وتأخذ رسوم على كل برميل منتج. بينما اتبع اقليم كردستان مسارا مختلفا، اذ إنه وقَّع عقود مشـاركة انتاج التي تسمح بتوفر حافز قوي للشـركات المنتجة لزيادة الانتاج. بغداد تعارض نهج اقليم كردستان على اسس فلسفية، وتؤكـد ان حكومة الاقليم لا تمتلـك صلاحية توقيع العقـود من دون موافقة بغداد. ومـع ذلك، اذا ألغت بغداد عقود حكومة إقليم، فإنه سيضر بمناخ الأعمال في العراق عندما تحرص بغداد على جذب استثمارات القطاع الخاص لإعادة البناء بعد داعش.

ومع اسـتئناف حكومة بغداد سـيطرتها على الحقول القريبـة من كركوك مثل حقل باي حسـن ، فانه تبقى الحقـول النفطية في الاقليم تنتـج اكثر من ٣٠٠٠٠٠ برميـل يوميا وفقا لانتاج كانـون الاول ٢٠١٧، وهو نصف ما كانت تنتجه حكومة الاقليم عندما كانت تسيطر على حقول كركوك، وقبل ان تسـيطر الحكومـة الاتحادية على تلـك الحقول عندما حركت قواتها بعد الاستفتاء. ووفق الاسـعار الاخيرة للنفط، فان النفط الذي تنتجه حكومة اقليم كردستان يحقق إيرادات إجمالية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار كل شهر. مع ذلك تبقى العوائد التقريبية الصافية بعد تسديد مسـتحقات الشركات النفطية اقل بكثير عما كانت عليه قبل الاستفتاء.

- **الصراع حـول الموازنـة الاتحاديـة:** دخلت بغداد وحكومة الاقليم في صراع حول عدد السـكان الذي اعتمد كمعيار لسنوات خلت في تحديد ما يحصل عليه الاقليم في الموازنة العامـة. وإن المبلغ المحول الى حكومة اقليم كوردستان يعتمد، منذ البداية، على نسبة سكان الإقليم من سكان العراق، وهذا تم تقديره بـ١٧٪ عام ٢٠٠٥. في مشـرع قانون الموازنة لعام ٢٠١٨ قدرت نسـبة السـكان بـ ١٢,٧ ٪ نسـبة الى سكان العراق، وهو الرقم الذي اغضـب الاكراد. قبل عام ٢٠١٤ كانت نسـبة المبلغ المحول الى الاقليم – بعد استقطاع النفقات السيادية - كان حوالي ١١ او ١٢ ٪ من النفقات العراقية الكلية، مقارنة مع ٦٪ في مشروع الموازنة لعام ٢٠١٨. وأيا كان شـكل التحويل المتفق عليـه او المبلغ المحول، فإن حكومـة الاقليم بحاجة ماسـة له في نهاية المطاف. ففـي عام ٢٠١٤، وفي ظل انهيار اسـعار النفط، وتدني مدخولات الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، علقت بغداد تحويل الاموال الى الاقليم مما جعـل عوائد النفط من حقول كركوك هي شريان الحياة لحكومة اقليم كردستان.
- **تمويل اعادة الاعمـار:** إن القضايا المالية المرتبطة بكردستان ليسـت سـوى واحدة من التحديات التي تواجهها الحكومة المركزية في الموازنة. ولتشـجيع المانحين والمسـتثمرين في مؤتمـر الكويت لاعادة

اعمار العراق، يتعين على البرلمان العراقي تمرير موازنة ٢٠١٨ لتحصل موافقة مجلس صندوق النقد الدولي على مراجعة اخرى في اطار برنامج المساعدة بين الصندوق والعراق. وعلى الرغم من صعود اسعار النفط في الاشهر الاخيرة، إلا إن التقشف المالي ما يزال هو الشرط الأساسي لصندوق النقد الدولي في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة تكاليف عالية لتحقيق الامن لمرحلة ما بعد داعش، فضلا عن الاحتياجات الانسانية واعادة الاستقرار وحاجات اعادة الاعمار. كما أن المصادر الخارجية للتمويل غير محببة حتى في احسن الحالات لتغطية مبلغ يقارب من ١٠٠ مليار دولار لتنفيذ اعادة الاعمار. وفي الوقت نفسه فأن الانتخابات البرلمانية ستضيف ضغوطا على الانفاق وستضعف القدرة على تحويل الاموال الى الاقليم. وأن الضغوط الوحيدة التي يواجهها رئيس الوزراء مع حكومة إقليم كردستان هي الضغط الدولي والحافز السياسي لإمكانية مشاركة الأحزاب الكردية في تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات.

تتجه بغداد لدفع رواتب الخدمة المدنية في الاقليم:

لغاية مرحلة فقدان حقول كركوك، استطاعت حكومة الاقليم دفع جزء من مرتبات موظفي الاقليم وفقاً لاجراءات الادخار الاجباري في الاقليم. ويقدر أن موظفي القطاع العام يشكِّلون نصف العمالة في الاقليم، وهم المحرك الرئيس لاقتصاده. ونظرا لتأخر اقرار الموازنة وصعوبات في الاتفاق على تحويل اي قدر من الاموال الى الاقليم، عبر رئيس الوزراء الاتحادي حيدر العبادي عن رغبته في دفع مرتبات الخدمة المدنية في الاقليم للتخفيف من مصاعب المعيشة هناك، ولكن بعد تدقيق رواتب الموظفين في الاقليم. بدأت الحكومة الاتحادية بتقديم الدفعات ببطء نهاية كانون الاول ٢٠١٧ لموظفي السدود. وحاليا تتفاوض بغداد واربيل لتغطية رواتب اوسع قدر ممكن من القوى العاملة في وزارات الصحة والتربية في الاقليم. وتبقى السرعة التي تتحرك بها بغداد لتقديم الدفعات الى موظفي القطاع العام ستكون العامل الرئيس في تذليل حدة الازمة الاقتصادية في الاقليم، ويمكن أن تخلق الارضية المناسبة لتوافقات بين الجانبين في المستقبل.

التحليل:

يقارن الكاتب الوضع الاقتصادي والقدرة المالية لحكومة اقليم كردستان قبل وبعد سيطرة الحكومة الاتحادية على الحقول النفطية القريبة من كركوك والتي كانت مصدرا مهما لايرادات الاقليم. ولكن الكاتب يغفل شيئا مهما شكَّل احد اهم الاشكاليات السياسية التي رافق الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣؛ اذ إن الحكومات السابقة رسَّخت تلك الاشكالية لتحقيق اهدافها السياسية عبر التوافقات؛ ولذلك مُنح الاقليم حصصا في الموازنات السابقة اكبر من نسبة السكان، ومازالت هذه النسبة غير واضحة اذ لم يتم تنظيم احصاء سكاني لعموم العراق، حتى يمكن للحكومة - وهي تضع مشروعات قوانين الموازنات - أن تخصص الاموال اللازمة للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم.

غالبا ما يغفل الباحثون والكتاب في الغرب الاستحقاقات الدستورية في العلاقة بين الاقليم والمركز، وغالبا ما يدعون الحكومة المركزية لإبداء المرونة وتسوية القضايا الخلافية مع الاقليم. الحكومة الحالية والتي شارفت على نهاية مدتها الدستورية تصر على الاستحقاقات الدستورية في تنظيم العلاقة مع الاقليم. ولكن بعد الانتخابات ربما تكون هناك حاجة لتوافقات سياسية حول تشكيل الحكومة، وهذا ربما يرجع بنا الى التنظيم السابق لتلك العلاقات ونعود مرة اخرى الى ذات الاشكالية.

رابط المقال الاصلي: https://goo.gl/LvHnh1

غروب شمس الأكراد

الكاتبان: جوست هيلترمان وماريا فانتابيه[1]
الناشر: فورين بولسي
تاريخ النشر: ٢٠١٨/١/١٦
ترجمة: هبة عباس محمد علي
عرض وتحليل: م. م. حسين باسم عبد الامير

حتى أشهر قليلة ماضية بدا ان اكراد العراق وسوريا هم الرابحون في الحرب ضد تنظيم "داعش"، وبدعم من التحالف مع القوى الغربية التي خانتهم وقسمتهم سابقا، تجرأوا على الحلم بانهم على وشك الغاء ما كانوا يعدّونه خطأً تاريخياً، وهو حرمان الأكراد من تأسيس دولتهم بسبب المناورات الجيوسياسية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وبدلا من أن يقوم الاكراد بإنشاء دولة مستقلة تعرضوا لنكسة جديدة، فمع انتهاء الحملة العسكرية ضد تنظيم "داعش"، لم يتضح هناك أي دعم دبلوماسي او عسكري طويل الأمد من قبل الولايات المتحدة وحلفائها المتحمسين لاستخدام الاكراد كوكلاء لهم ضد تنظيم "داعش" كما لا يؤيدون إقامة دولة كردية.

كان القادة الاكراد دائما على بينة بهذه الاخطار لكنهم وافقوا على المضي قدما من اجل الحصول على مكافأة لما قدموه من تضحيات؛ اذ فقدوا الآلاف من الأرواح وتحولت استثمارات ضخمة من تنمية المناطق الكردية لاستعادة المناطق المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بغض النظر عن أهميتها للقوات الكردية نفسها. وقد تسببت هذه المهام في شعور عميق بالإحباط لدى الجمهور الكردي. وأشار محامي كردي في مدينة القامشلي السورية الى أن القوات الكردية قد حاربت لتحرير العديد من المدن العربية في حين ما تزال أغلب المناطق الكردية تعاني من ضعف البنى التحتية الأساسية مثل المدارس والكهرباء.

ومما زاد الأمور سوءاً هو تخلي الغرب عنهم، فضلا عن الخلل السياسي الداخلي الذي ترك الاكراد في موقف اكثر خطورة من أي وقت. فخلال العام الماضي تخلت السلطات الكردية في العراق عن استراتيجيتها الحذرة من اجل تحقيق الاستقلال على أمل أن يسمح الدعم الأمريكي لهم بتخطي العقبات المتبقية منطلقين نحو خط النهاية، لكنهم كانوا مخطئين وادى قرارهم بالمضي قدما لإجراء استفتاء حول الاستقلال، متحدين إرادة الدول الأكثر قوة، الى نكسة ذات أبعاد تاريخية.

وكان من المفترض أن يبدأ الاستفتاء في شهر أيلول ٢٠١٧، العملية التي من شأنها أن تجعل الأكراد العراقيين يجنون ثمار دورهم في الحرب ضد تنظيم "داعش". وقد شمل الاستفتاء الذي دعا اليه رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني الأراضي المتنازع عليها. ومن جانبها اعترضت حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي على هذا القرار واعدَّته خطوةً أولى نحو ضم هذه المناطق لإقليم كردستان. وتمثل رد الحكومة العراقية السريع في أعقاب الاستفتاء، بإرسال العبادي القوات الاتحادية الى المناطق المتنازع عليها من اجل استعادة سلطة بغداد عليها. ويُذكر أن مقاتلي البيشمركة الكردية تمكنوا من السيطرة على هذه المناطق قبل أكثر من ثلاث سنوات، عندما انهار الجيش العراقي في ظل الهجوم الأولي الذي شنه تنظيم "داعش". وفي شهر تشرين الاول ٢٠١٧، بعد استعادة السيطرة على

(١) "جوست هيلترمان" هو مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمجموعة الأزمات الدولية. و"ماريا فانتابيه" باحثة زائرة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، وهي متخصّصة في مجال بناء الدولة والشؤون الأمنية في الشرق الأوسط.

حقول النفط في كركوك، تمكنت قوات الأمن العراقية من استعادة السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي المتنازع عليها في شمال وشرق العراق - أكثر من الأراضي التي استولى عليها الاكراد عام ٢٠١٤.

وسرعان ما تخلى حلفاء بارزاني عنه، واتحد أعداؤه ضده. ومن جانبها قامت ايران، التي عارضت منذ مدة طويلة أي تحرك نحو تفكك العراق، بنشر بعض الجماعات الشيعية التي كانت تدربها وتجهزها ضد القوات الكردية، التي انسحبت في مواجهة جيش العبادي المتقدم. اما تركيا التي تعد حليف بارزاني، فقد كانت قلقة من انتقال المشاعر الانفصالية إلى سكانها الأكراد، وهددت بإغلاق حدودها على طول المنطقة الكردية وتنحت جانبا، اما ايران فقد توسطت في صفقة سمحت لحكومة بغداد بالرد على الأكراد.

من جانبهم، عارض المسؤولون الأمريكيون منذ مدة طويلة أي تغييرات على حدود منطقة الشرق الأوسط خوفا من انطلاق تأثير الدومينو الذي لا يمكن ايقافه، وأي خطوة تهدد بتقويض الحكومة المركزية العراقية، واخبروا بارزاني علنا بعدم موافقتهم على المضي قدما في الاستفتاء قبل أسابيع من اجرائه. لكن واشنطن لم تتخذ أي اجراء عندما علمت بعقد العبادي صفقة مع احد الجماعات الكردية، وهو فصيل طالباني حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، من اجل استعادة السيطرة على حقول النفط في كركوك من دون إراقة الدماء.

ربما تمثّل سيطرة الحكومة العراقية على حقول النفط حول كركوك ضربة لتطلعات الأكراد أكبر من خسارة المدينة نفسها، اذ يعد النفط شيئاً مهماً في محاولتهم للاستقلال، اذ يُوفِّر تدفُّق الإيرادات الذي يمنحهم تفوقاً اقتصادياً على جيرانهم، وإن فقدان السيطرة على تلك الحقول يعني الاضطرار الى العودة الى العهد السابق الذي كان يعتمد الإقليم في دخله على حقول العراق الجنوبية الأكبر بكثير.

ويكشف الأسلوب الذي اتبعته بغداد منذ استعادة كركوك في منتصف شهر تشرين الأول٢٠١٧ أن هذا هو الوضع الذي تعتزم حكومة المركز استعادته أي: اعتماد الإقليم الكلي تقريباً على بغداد.

وقد أساءت القيادة الكردية التصرف بأمرين تسببا في موقفها الحالي الخطير، **الأول** هو توقُّع بارزاني أن أميركا ستدعمه في سعيه نحو الاستقلال، استناداً الى ما اعدَّه فائدة الأكراد للغرب وتعاطف الغرب المُفترَض معهم؛ إذ يعتقد قادة الأكراد أنهم أثبتوا جدواهم كحلفاء للولايات المتحدة مراراً وتكراراً، وروجوا لكردستان على أنها شريك يمكن الاعتماد عليه في إيقاف الطموحات الإيرانية بالمنطقة.

ونرى أن الزعماء الأكراد يتحدثون بشكل مستمر عن دعمهم للمبادئ الديمقراطية، مدعين أنهم يمثلون نموذجاً للشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣. ولا يتوقفون أبداً عن الحديث عن حمايتهم للأقليات العرقية ولأكثر من مليون عراقي نازحٍ في محافظاتهم. ويُسوِّغون سعيهم الى اقامة الدولة المستقلة بأنه لا يقل شرعية عمّا فعلته أميركا في حربها من أجل الاستقلال، وأن مبدأ تقرير المصير مُكرس في القانون الدولي.

كما أن **المصدر الثاني** لسوء تقدير بارزاني، تمثل في رغبة القادة الأكراد في التباهي ببنائهم معقلاً ديمقراطياً مزدهراً في الشرق الأوسط الاستبدادي الكبير، غير أنهم في الواقع لم يفعلوا ذلك.

فبعد سقوط صدام حسين، لم يبذل الحزبان الكرديان الرئيسان (الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني) أية جهود لإنشاء مؤسسات قانونية أو تنويع الاقتصاد. وبدلاً من ذلك، استخدما أموال النفط لاثراء أنفسهم واسرهم وكوادرهم الحزبية.

ادى هجوم تنظيم "داعش" بالقتل والحرق على شمال العراق في شهر حزيران ٢٠١٤ الى زيادة تدهور الوضع،

كما أن القتال ضد التهديد المشترك قد منح بارزاني سقفا عاليا للتنفس السياسي، ومُسوِّغاً لإغلاق البرلمان، وفرصةً لتمديد ولايته كرئيس للاقليم، وقد حلَّ حكم الفرد الواحد محلَّ الحكم المبنيّ على الأحزاب. وكان الخط الأمامي المواجه لتنظيم "داعش" في مناطق سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني تقوده شبكة من الشخصيات السياسية، والعسكرية، ورجال الأعمال التي يربط بينها وبين قادة الحزب أساساً روابط شخصية أو عائلية.

وقد أدى تقويض غنائم الحرب من جانب حفنة من الزعماء الى تقويض النظام السياسي. وكان وزراء الحكومة الذين ينتمون إلى أحزاب المعارضة أقل قوةً من أتباع الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني في الوزارات نفسها، التي أصبحت المعقل الرئيس للمحسوبية في الإقليم. وقد فرض مسرور بارزاني، سيطرته على جهاز أمن الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد صراعٍ على السلطة مع ابن عمه نيجيرفان بارزاني، رئيس حكومة الإقليم والبراغماتي الذي يركز على تنمية الاقتصاد.

وجاء الدعم العسكري الغربي غير المشروط كمعزز لهذه الاتجاهات؛ إذ قدمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية كمياتٍ كبيرة من الأسلحة للقوات الكردية، بشكل ظاهري لحكومة الإقليم، غير أنها في الواقع ذهبت إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقد وصلت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات الأمن التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني إلى أماكن بعيدة في المناطق المُتنازَع عليها، الامر الذي ادى إلى تدمير بعض المناطق غير الكردية في عملية محاربة "داعش" ومنع المدنيين من العودة الى ديارهم ما لم يتعهَّدوا بالولاء للأحزاب الكردية.

وفي المرحلة التي سبقت معركة استعادة الموصل من داعش في أواخر عام ٢٠١٦، بدأ يغلي خليط الحكم والادارة السيئة والاستقطاب السياسي والاستياء الشعبي. ورأى بعضهم أن مواجهة "داعش" في المناطق الواقعة خارج الإقليم الكردي أداة في أيدي الزعماء الأكراد لاثراء أنفسهم، دون فائدة ملموسة للأكراد العاديين. وفي هذا السياق تساءل أحد مقاتلي البيشمركة في بداية حملة الموصل: "لماذا علينا أن نكافح من أجل هذه الطبقة السياسية؟ لماذا نذهب للقتال في الموصل اذا لم تكن الموصل جزءاً من كردستان؟".

وقد تعمق الخلاف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وأدى الى تقسيم داخل كردستان؛ فالانتقال الى أربيل التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني من السليمانية التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني يبدو الآن وكأنه عبورٌ للحدود، وكان الاستفتاء، فضلا عن رد الفعل القاسي الذي أعقبه، نتيجة لسعي الحزبين لتأمين نفسيهما ضد بعضهما: فمن أجل حشد دعم شعبي للاستفتاء، حدث انفراج غير مستقر في العلاقة بين حزب مسعود ومسرور بارزاني وقادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذين شعروا بالتهديد بالتهميش من فصيل طالباني في الحزب، وقد شجع هذا الامر مجموعة طالباني، على السعي نحو التفاهم مع بغداد وسحب قواتهم من كركوك.

كان دور أعضاء حزب طالباني حاسماً. إذ لم يُقدِّموا سوى دعم قليل ومتأخر لخطط استفتاء بارزاني، وعندما لاحظوا حجم الاستياء الإقليمي والدولي الذي تكبَّده البارزاني بسبب قراره بالمضي قُدُماً في الاستفتاء، رأوا فرصتهم لقلب الطاولة عليه. ونتيجة لانسحابهم من كركوك، لم يلق الجيش العراقي –المدعوم من فصائل عسكرية مؤيدة لايران- أية مقاومة في الوقت الذي تقدم فيه.

يبدو أن هذه التطورات كانت صادمة لبارزاني، وهي دليل على اعتقاده المحتمل بأن الدعم الغربي وعائدات النفط قد منعته من السعي الى حل توفيقي. وقد انتهج حزبه على نحو متزايد نهجا

منفردا، وقال رجل أعمال انضم إلى البيشمركة قبل الأحداث الأخيرة، مشيراً الى المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني وحده تقريباً: **"إذا لم تجتمع السليمانية معنا، سنبني كردستان في دهوك وأربيل وسهل نينوى"**.

ونتيجةً لهذه الغطرسة، أصبح من غير المؤكد الآن ما اذا كانوا سيتمكنون من بناء كردستان في أي مكان على الاطلاق. وقد قامت الفصائل الحكومية الموالية للحكومة العراقية بدوريات في منطقة كركوك التركمانية بعد يوم من سيطرتها على المدينة بعد القوات الكردية.

وقد تواجه المناطق ذات الحكم الكردي شمال سوريا تحديات مماثلة. اذا كانت كذلك على استعداد لخوض معارك الولايات المتحدة في مقابل العتاد العسكري، كما أنها قد يتخلَص منها كذلك مع انهيار معاقل "داعش" المتبقية والتفات واشنطن إلى مكانٍ آخر. ما الذي سيحدث بعد ذلك للأكراد السوريين المستقلين بحكم الواقع بعد أن تمكَّنوا من ذلك خلال السنوات الخمس الماضية؟

وعلى غرارِ إخوتهم في الناحية الأخرى من الحدود في العراق، استفاد الأكراد في سوريا من ضعف الدولة المركزية. فقد أدى انسحاب نظام الأسد من الشمال السوري عام ٢٠١٢ الى خلق فراغاً شغله أحد الشركاء المحليين لحزب العمال الكردستاني في تركيا، وقد تلقت هذه المجموعة -المعروفة باسم وحدات حماية الشعب- الدعم العسكري الأمريكي برغم تلقي قادتها تدريباً من حزب العمال الكردستاني الذي تعدَّه الولايات المتحدة منظمة إرهابية.

وكما هو الحال في العراق، مكنت الأسلحة والتدريب وحدات حماية الشعب من إلحاق الهزيمة بتنظيم "داعش"، وقد كان لهذه الانتصارات نتيجتين متناقضتين: الأولى هي فتح شهية الأكراد السوريين لبناء إقليم كردي مستقل في سوريا مثل ذلك الذي في العراق. ويحتار هؤلاء القادة بين الرغبة في استثمار مكاسبهم في سوريا دعماً لنضال حزب العمال الكردستاني في تركيا، وضمان الاستقلال الذاتي في سوريا أولًا وقبل كل شيء.

وأدى الاحتكار السياسي الذي تمارسه الكوادر المدربة من حزب العمال الكردستاني الى نقل وحدات حماية الشعب من الطبقة المتوسطة العاملة شمال سوريا، الذين قد يكونون ممتنين لحمايتهم لهم، لكنهم غاضبون من سيطرتها الصارمة ويشعرون بصورةٍ متزايدة بالتهميش من منتفعي الحرب المتجولين في الأرجاء.

وقال أحد سكان الطبقة المتوسطة في القامشلي، أصبح سائقو التاكسي ضباط شرطة أقوياء، يمكن الآن رؤية أصحاب المتاجر البسيطة يقودون سيارة مرسيدس موديل ٢٠١٧؛ لأنهم يهربون النفط ويصدرون الإسمنت، وأن هذه التغييرات مُزعِجة بشكلٍ خاص في وقت يعمل فيه المُعلِّمون والمحامون والأطباء بعمل ثانٍ من أجل البقاء على قيد الحياة".

ومن جانبها تواجه وحدات حماية الشعب معضلة خطيرة، ولكي يكونوا أقوياء عسكرياً، يجب أن يبقوا مرتبطين بحزب العمال الكردستاني، الذي تدرب فيه كبار قادته، لكن فعل ذلك سيحُول دون حصولها على الدعم من السكان المحليين الذين لا يجدون أي فائدة في القادة المدربين من حزب العمال الكردستاني الذين يحملون لواء القضية الكردية في سوريا. وأيا كان اعتقاد السكان المحليين بشأن أيديولوجية الفصيل، فإنهم يعترضون على ممارستهم للسلطة، التي لا تسمح بأي معارضة. وفي الوقت نفسه، فأن تبعية وحدات حماية الشعب لحزب العمال الكردستاني تجعله عدواً مباشراً لتركيا، التي حاولت خنق شمال سوريا اقتصادياً، وان لم يحذر الأكراد السوريون، فسيجدون أنفسهم معزولين من قبل جيرانهم. وقد تجتمع أنقرة ودمشق في المستقبل للإطاحة بوحدات حماية الشعب واستعادة السيطرة المركزية، بالضبط كما أعطت أنقرة الضوء الأخضر لطهران من اجل وقف التطلُّعات الكردية شمال العراق.

لذا فإن هناك طريقين محتملين من اجل تجنب هذا المصير، أولهما التخلي عن السيطرة على المناطق غير الكردية لصالح حلفاء محليين غير أكراد عقب هزيمة تنظيم "داعش" عسكرياً، ثم التركيز على تأسيس حكم ذاتي أكثر قابلية للاستمرار في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

وللقيام بذلك، يجب أن تعتمد وحدات حماية الشعب على الطبقة المتوسطة المتعلمة المنتسبة إلى أحزاب أخرى غير حزب العمال الكردستاني وكوادره العسكرية المدربة، ويأملوا أن توفر الولايات المتحدة الحماية لهم. هذا الامر قد يكون مقبولاً أيضاً لتركيا، التي يمكن أن تتسامح مع كيانٍ كردستاني على حدودها، كما هو الحال في العراق، بشرط ألا يهيمن عليه عدوها حزب العمال الكردستاني.

لكن تبدو هذه الاستراتيجية معقدة لأن التحالف الأميركي مع الأكراد السوريين أقل استقراراً من شراكة واشنطن مع الأكراد في شمال العراق. وفي أواخر شهر تشرين الثاني ٢٠١٧، أشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى إنهاء المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب.

وإذا كانت هذه إشارة إلى اعتزام أميركا التخلي عن وكيلها في المستقبل المنظور -وهي إمكانيةٌ تخضع لنقاش كبير داخل وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني- فلن يكون أمام المجموعة الكردية خيار اخر سوى تنويع تحالفاتها إذا أرادت البقاء في المشهد.

وبالنظر إلى هذا الواقع، فإن المسار الآخر للقادة الأكراد السوريين هو دمج مؤسسات الحكم والإدارة الأمنية المحلية في إطار الدولة السورية التي تآكلت قدرتها بشدة. وقد كانت وحدات حماية الشعب متواجدة في شمال سوريا عند تسامح النظام وداعميه الأقوياء، وتعايش مقاتلوه في الغالب مع قوات الأمن السورية في مدينتي القامشلي والحسكة، وان لحزب العمال الكردستاني تاريخا من العلاقات مع النظام منذ عام ١٩٧٨على الأقل في الوقت الذي كانت له مكاتب في دمشق، وتدرب مقاتلوه في وادي البقاع الخاضع للسيطرة السورية اللبنانية في ذلك الوقت.

ومن شأن وحدات حماية الشعب أن تركز على إنشاء مؤسسات حكومية فعالة بالتعاون مع الأحزاب الكردية المحلية، وأن تنظر في الدعوة إلى عودة الدولة السورية لتقديم خدماتها، وقد يفتح هذا النهج أبواب التجارة مع العراق عبر الحدود المشتركة، التي تسيطر عليها الآن الفصائل المسلحة التابعة لبغداد وكذلك الفصائل الموالية لإيران على الجانب العراقي؛ لأن الحكومة العراقية قد تنظر بإيجابية على التفاهم بين وحدات حماية الشعب ودمشق.

ومن الواضح أن الأسد لن يوافق على أي شيء أقل من استعادة السيادة السورية بالكامل على المناطق الكردية، لكن من غير الواضح ان بإمكانه فرض سيادته، وصرحت موسكو إلى أنها قد لا تعارض الحكم الذاتي للأكراد. ولذلك ستعتمد الكثير من الأمور على ما إذا كانت الولايات المتحدة وروسيا ستوافقان على التوسط في ترتيبات ما بعد الصراع بحيث تسمح للمناطق الكردية بالخروج من الحرب السورية وقد حققت قدراً من الحكم الذاتي.

ومن خلال هدم الحدود بين العراق وسوريا، تحدى تنظيم" داعش" النظام السياسي الذي حكم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، وساعدت اعماله البشعة على تغذية الأحلام الكردية بالاستقلال، وتسببت في التدخل الغربي نيابة عن الأكراد، كما أتاحت الفرصة لتغيير حدود المنطقة بما يصب في مصلحة الأكراد. ومن جانبهم انتظر القادة الاكراد على جانبي الحدود السورية العراقية انهيار الدول المركزية تحت وطأة الحرب الأهلية مع تعزيز قوتهم بمساعدة الأسلحة الغربية. وفي العراق، بالتحديد، راهن الأكراد على امر أهم الا وهو دعم الغرب لإقامة دولة بعد انتهاء المعركة. ومع ذلك، يبدو أن هذا الرهان خاسر.

هناك طريقة يمكن أن يتبعها الاكراد لتحقيق الاستقلال دون الاعتماد على القوى الخارجية وزيادة القمع في الداخل.

فقبل عام كانت لدى الاكراد استراتيجية بارعة لاقامة دولة وتتمثل في عملية بناء نفوذ تدريجي بالاستناد الى وجود النفط والغاز في المنطقة الكردية، اذ تمكنوا منذ عقد من الزمان من جذب شركات النفط والغاز بشكل متزايد لغرض الاستثمار في المواقع غير المستكشفة، وازداد الدعم السياسي لهم من قبل حكومات هذه الدول بما فيها أمريكا وتركيا وروسيا، لكن هذا النهج لم يحقق الاستقلال في فترة قريبة بل ارسى الأسس لتحقيقه.

سيحتاج القادة الأكراد الآن الى البدء من جديد. ويتطلَّب تحقيق هذا الامر على أفضل وجه إعادة الاستثمار في أنواع المؤسسات التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة دولةٍ مستقلة وتحافظ عليها في حال تحول التوازن الإقليمي لصالح الأكراد. ويُعد البرلمان القوي والقضاء المستقل من المؤسسات المهمة في هذه العملية والتي تكون معاً هيأة مستقلة لمكافحة الفساد تعمل جنبا الى جنب مع سلطة قضائية.

وقد شجعت المعركة التي يدعمها الغرب ضد تنظيم "داعش" القادة الاكراد على تقويض أسس الدولة المستدامة، كما أدى الجمع بين العنجهة السياسية والجشع الإقليمي الى نكسة الاكراد الكارثية في العراق، ومن المحتمل أن يحدث هذا قريبا في سوريا ، واذا أصبح لدى الاكراد احتمال مستقبلي للاستقلال في حال تغير معادلة المنطقة حينها سيعطي قادتهم الأولوية للإصلاح السياسي في حال أراد الاكراد الاستقلال في المستقبل. وإذا لم يفعلوا ذلك، فقد يواجهون، بعد سبعة اعوام من الانتفاضات العربية، ربيعاً كردياً خاصا بهم، مدفوعا بشعب شبابي يملؤه الغضب والإحباط والحرص على معاقبة قادته بسبب خطأهم التاريخي وسوء إدارتهم السياسية والفساد غير مسبوق.

التحليل:

مئة عام والنخب الكردية تحمل آمال إقامة دولة مستقلة، باسم "كردستان". وخلال فترات متباينة خلال القرن المنصرم كان هناك ثورات أو حالات تمرد يقوم بها الأكراد من أجل الانفصال أو الحصول على الحكم الذاتي.

وقد إندلع القتال بين الأكراد والقوات العراقية المركزية منذ العام ١٩٦١ وحتى العام ١٩٩١، تخللتها مرحلة توقف مؤقت ما بين العام ١٩٧٠ - ١٩٧٤.

ومن بين ما ترتب على حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، هو فرض الولايات المتحدة وحلفاؤها منطقة حظر جوي على شمال العراق، وهو ما أتاح للأكراد التمتع بحكم ذاتي.

وبعد العام ٢٠٠٣ نال الأكراد وضعا قانونيا متميزا بعد ان تم لهم إقامة أقليم فيدرالي ضمن إطار الدولة العراقية الاتحادية. وبالرغم من ذلك، فما تزال مشاعر الجمهور الكردي تتجه بوصلتها نحو الانفصال عن الدول القومية الحديثة في الشرق الأوسط التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، وتأسيس دولة قومية تعبر عن طموحاتهم وخصوصيتهم العرقية والثقافية التي تميزهم عن العرب والإيرانيين والأتراك.

غير أن الدول القومية القوية في الشرق الأوسط، ولاسيما كل من (تركيا وإيران)، بالإضافة الى الغرب الذي صاغ حدود "سايكس-بيكو" في السابق ما يزال يجد مصلحة هامة في الحفاظ على هذه الحدود التقليدية، وهو ما احبط الآمال الكردية مؤخرا. ومن ثم فإن الكُرد مدعوون للإجابة على السؤال الذي مفاده: **هل ستتغير هذه المعطيات في المستقبل القريب .. أي هل سيفقد الغرب أي مصلحة في الحفاظ على حدود "سايكس بيكو" ؟! أم إنه يلوح في الأفق الضعف البنيوي الذي سيعتلي كل من (تركيا وإيران) في قادم الأيام ؟!** وطالما يبدو بأن هذه المعطيات لا يبدو عليها ملامح التحول والتغيير في المستقبل المتوسط والقريب، فإن ذلك يحتم على الأكراد أن يكونوا أكثر واقعية في آمالهم وتوقعاتهم وأولوياتهم واستراتيجياتهم، ومن ثم تحديد طبيعة علاقتهم مع بغداد، وما هو سقف الطموح في التعامل معها.

رابط المقال الاصلي: https://goo.gl/jPkkXX

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الوطنية والإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة المركز

Tel: (00964) 7812515381

عنوان البريد الالكتروني

kcss@uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء